



## ترجمة خاصة

private translation

"خطر الدولة الواحدة" يهودية - فلسطينية من السيناريو إلى الواقع

اودي ديكلانافي شلو (معهد دراسات الأمن القومي الاسرائيلي)

المصطلحات الواردة في الدراسة تعبر عن رأي كاتبها

ترجمة: ياسر مناع

في ضوء نتائج انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين، ستزال فكرة حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في شكل "دولتين لشعبين" من على الطاولة، بينما تتجاهل القيادة والجمهور الانزلاق نحو واقع "الدولة الواحدة"، كيف سيبدو واقع الدولة الواحدة - وهل وكيف يمكن أن يتم منع خطر "الدولة الثنائية القومية".

مرت الانتخابات الخامسة التي أجريت في إسرائيل في العامين الماضيين، ومرة أخرى - دون مناقشة مستقبل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، باستثناء التعامل مع "الإرهاب" الفلسطيني المتصاعد. سلسلة من الأحداث على مر السنين - الإخفاقات المتكررة في صياغة اتفاق حول "تسوية دائمة"؛ الانقسام في المعسكر الفلسطيني بين فتح وحماس؛ مأسسة الرواية في إسرائيل حول عدم وجود شريك للسلام على الجانب الفلسطيني؛ موجات من التصعيد والمواجهات العنيفة - كل هذا قاد الجمهور الإسرائيلي، وكذلك القرار صناع، إلى فقدان الثقة في القدرة على التوصل إلى اتفاق شامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني بروح فكرة الدولتين. حكومات إسرائيل، غير القادرة على اتخاذ قرارات صعبة، لفهمها والبقاء على قيد الحياة السعي لكسب الوقت وتحقيق الهدوء لأطول فترة ممكنة في ساحة الصراع، إلا أن عدم إحراز تقدم نحو التسوية واستبعاد الطرفين لإدارة الصراع يعمق من تعقيد الساحة لدرجة أن لن يكون من الممكن تصميم واقعين في كيانين سياسيين مستقبليين، يهودي وفلسطيني، متميزان ومنفصلان سياسياً وجغرافياً وديموغرافياً. وهذا يعني تهديداً لصورة دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وآمنة ومزدهرة. يتم تحليل التهديد الكامن في هذا الواقع في هذه المقالة بناءً على الوضع الحالي في القدس، كنموذج لدمج السكان اليهود والفلسطينيين في إطار واحد.



## ترجمة خاصة

private translation

### الاتجاهات الحالية

لقد فقد الجمهور الإسرائيلي الثقة في القدرة على صياغة وتنفيذ ترتيب مع تمثيل فلسطيني رسمي ، إن وجد بالفعل ، ويظهر عدم اكتراث بالوضع الناشئ على الأرض. كما فقد الجمهور الفلسطيني ثقته في المسار السياسي ، وانجرف إلى المواجهة (في العامين الماضيين كان هناك زيادة كبيرة في العمليات الفدائية في الضفة الغربية ) ، ويظهر اهتمامًا متزايدًا بواقع ' دولة واحدة' ، مع الحقوق الكاملة لسكان الفلسطينيين.

على هذه الخلفية، في السنوات الأخيرة كان هناك حماس واضح في إسرائيل ، وخاصة بين السياسيين ، لفكرة "تقليص الصراع" ، مما يعني الإدارة المستمرة للنزاع دون عتبة الحرب ، مع تحسين نوعية الحياة من السكان الفلسطينيين ، لكن دون مهاجمة الافتراض بأن التطلعات الوطنية الفلسطينية وتوق الجمهور الفلسطيني كامل الحقوق المدنية. وفكرة "تقليص الصراع" مثلها مثل "السلام الاقتصادي" وسيلة أخرى لكسب الوقت وتأجيل قرارات ثقيلة ، محورها رفع العبء الفلسطيني عن ظهر دولة إسرائيل. ومع ذلك ، فإن الوقت هو ناقل حاسم في الاتجاه البطيء وغير المحسوس تقريبًا نحو واقع "دولة واحدة" بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن.

حتى أولئك الذين يقدسون فكرة "تقليص الصراع" يخشون تهديدين وجودين ، وهما: (١) إنشاء دولة ثنائية القومية. (٢) إقامة دولة فلسطينية على أساس ترتيب دولتين لشعبين ، في حين أنه من المرجح أن تكون الدولة الفلسطينية فوضوية وستكون منصة للإرهاب ضد إسرائيل. إن الطبيعة الإشكالية لكلا الخيارين تمنع صانعي القرار من مواجهة تحدي الصراع.

ومع ذلك ، تم اتخاذ سلسلة من القرارات من قبل الحكومات الإسرائيلية دون دراسة عواقبها على المدى الطويل من حيث دفع الاتجاه نحو واقع دولة واحدة. في حين أن المجموعات في المجتمع الإسرائيلي التي تدعم إعلان الدولة الواحدة هي أقلية، على اليمين واليسار ، فإن الواقع السياسي ، فضلاً عن عدم وجود رؤية سياسية مختلفة ، يعززان اتجاه الانجراف. من بينها بناء آلاف الوحدات السكنية في الضفة، معظمها في المستوطنات المعزولة ، وتسوية البؤر الاستيطانية غير المرخصة.

كل هذا لا يساهم في تهدئة الروح المعنوية لدى الفلسطينيين ، ويزيد من التشابك بين السكان - اليهود والفلسطينيين - في المنطقة، ويهدف في الواقع إلى إحباط إمكانية الانفصال عن الفلسطينيين.



## ترجمة خاصة

private translation

بالإضافة إلى ذلك ، فإن منح تصاريح دخول للعمل في إسرائيل لـ ١٢٠ ألف عامل فلسطيني يزيد من اعتماد الفلسطينيين على إسرائيل والعبء الفلسطيني عليها. سنضيف إلى ذلك حوالي ٤٠ ألف فلسطيني يقيمون في إسرائيل بدون تصريح ، والذين يستغلون الثغرات الموجودة في الجدار الأمني الذي استثمر فيه أكثر من ٢٠ مليار شيكل والذي أصبح مثقوبًا.

### كيف سيبدو واقع "دولة واحدة ثنائية القومية" بين البحر والأردن؟

منذ تجديد الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل ، أولى قادة الحركة الصهيونية أهمية كبيرة للبعد الديمغرافي. وافقت قيادة بيشوف على فكرة تقسيم الأرض إلى دولتين لشعبين ، مع الحفاظ على الهوية اليهودية والأغلبية اليهودية داخل حدود دولة إسرائيل. اليوم ، عدد اليهود يساوي عدد العرب في أراضي فلسطين الانتدابية - من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط (بما في ذلك قطاع غزة).

هل هناك احتمال أن تكون مجموعتان متساويتان في الحجم (حتى في نسبة ٦٠ في المائة يهود مقابل ٤٠ في المائة فلسطينيين، بدون قطاع غزة) ، معرضين لسنوات عديدة للصراع العرقي والوطني والديني ، الذين يدعون ملكية نفس القطعة الأرض والقدس عاصمة لهم ، هل يستطيعون العيش تحت قهر واحد؟ لكي يتمكن المجتمعان من العيش معًا ، هناك شرطان أساسيان مطلوبان: (١) المساواة المدنية الكاملة. (٢) التعاون الكامل والثقة بين البلدين.

من أجل صياغة اتفاق واسع بين الشعبين على وضع "دولة واحدة" ، يلزم اتفاق واسع على كل من خصائص السيادة المشتركة - الدستورية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. كيف يمكن إقناع اليهود الإسرائيليين بالتخلي عن الدولة اليهودية واستبدالها بديمقراطية ثنائية القومية، بعد ٧٤ عامًا من الاستقلال والحروب الدموية؟ هل سيقبل مواطنو دولة إسرائيل بفهم الانخفاض الكبير المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي للفرد (من ٥١،٥٠٠ دولار في السنة إلى ٣٤،٥٠٠ دولار في السنة)؟ هل سيوافق الجمهور اليهودي على مقارنة شروط "قانون العودة" بشروط "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين إلى أراضي إسرائيل؟ ومن ناحية أخرى ، هل يوافق الجمهور الإسرائيلي على التخلي عن الطبيعة الديمقراطية للدولة والعيش في دولة لا يتمتع نصف سكانها غير اليهود بالمواطنة الكاملة؟ وهل سيوافق السكان الفلسطينيون على العيش في مثل هذه الظروف، في الوقت الذي يتمتع فيه جيرانهم بحقوق متزايدة؟



## ترجمة خاصة

private translation

في ضوء الفحص الرصين للظروف السائدة في كلا المجتمعين - شدة العداء المتبادل؛ اللامبالاة تجاه المعاناة على الجانب الآخر؛ عدم وجود تطلعات كبيرة للمصالحة والتعايش. التطلعات القديمة إلى الحكم الذاتي للفلسطينيين - من الصعب تجنب الاستنتاج بأن الوضع الذي يوافق فيه المجتمعان على العيش تحت قهر واحد هو أمر بعيد الاحتمال ، بل إنه مستحيل. علاوة على ذلك ، فإن الدولة الواحدة لن تكون دولة عاملة.

لفهم حقيقة "دولة واحدة" قمنا بفحص السيناريوهات والتحديات المحتملة في هذا الواقع. في معظم الحالات، دخل الشعبان في صراع حاد. لم يكن الفلسطينيون راضين عن التغييرات الأولية وطالبوا بالمساواة المطلقة في الحقوق بالإضافة إلى سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية (بما في ذلك الوضع الاجتماعي والتعليم والرعاية الاجتماعية ، إلخ). واستمر في نفوسهم الشعور بالحرمان ولوم الجانب اليهودي على وضعهم. زادت هذه المشاعر من العنف والجريمة. ويترتب على ذلك أن العداء بين الشعوب سيزداد ولن ينخفض في واقع يكون فيه الفلسطينيون جزءاً من دولة واحدة ذات هوية يهودية ، دون إثبات هويتهم الوطنية الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك ، حتى في بلد ليس له هوية محددة - يهودية أو فلسطينية - ستكون هذه المشاعر والاتجاهات واضحة.

يُذكر أن العنف اليومي الذي لا يُحتمل بين اليهود والفلسطينيين كان السبب الأساسي لقرار تقسيم الأرض في القرار ١٨١ الصادر عن جمعية الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧. إنه لأمر مدهش مدى صحة استنتاجات لجنة بيل ، التي نُشرت في عام ١٩٣٧ ، والتي ذكرت أنه "لا توجد فرصة لدمج أو استيعاب الثقافتين اليهودية والعربية ... واحد ... لا يسمح أي من المثليين الوطنيين بالاندماج في خدمة دولة واحدة ". سيكون من السخف الافتراض أن عقوداً من الصراع الدموي - الحروب والهجمات الإرهابية والعمليات العسكرية ؛ ٥٥ عاماً من السيطرة العسكرية الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين. مصادرة الأراضي؛ الانتفاضات الفلسطينية العنيفة والحرب الإرهابية. وصراعات لا حصر لها - أضعفت صحة هذا الاستنتاج.

إذا كانت التطورات المتوقعة بالفعل في ضوء واقع "الدولة الواحدة" ، فإن قيامها لن يمنع انتفاضة فلسطينية عنيفة ، ولا انتفاضة يهود لن يقبلوا بالوضع الجديد. من هنا يظهر خياران: الأول ، الفصل السياسي - إلى كيانين سياسيين منفصلين ومتميزين ، جغرافياً وديموغرافياً.



## ترجمة خاصة

private translation

والثاني: منح حقوق متساوية وكاملة للفلسطينيين في الدولة الواحدة. ومع ذلك ، فإن معنى منح حقوق متساوية للفلسطينيين هو أنهم سيكونون قادرين على العيش في أي مكان يرغبون فيه داخل حدود دولة إسرائيل، وستكون هناك عودة جماعية للاجئين الفلسطينيين ، وسيتم منحهم الحق في التصويت وأن يكونوا تُنتخب في انتخابات الكنيست ، وتتألف الحكومة من يهود وفلسطينيين. كما سيتم سن قوانين تعود بالنفع على الفلسطينيين ومن الممكن أن تتغير رموز الدولة.

أما بالنسبة لتقسيم الأراضي: من الواضح أن "دولة واحدة" ستفيد المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية في يهودا والسامرة ، حيث سيتمكن سكانها من الاستمرار في العيش هناك دون خوف من الإخلاء. ومع ذلك ، تم بناء المستوطنات في الغالب على "أراضي دولة" ، وأحياناً على أراض فلسطينية خاصة ، عندما وافق نظام العدالة الإسرائيلي والإدارة المدنية على مصادرة الأراضي الفلسطينية لأغراض الاستيطان. في حالة الدولة الواحدة ، فإن "أراضي الدولة" ستخدم أيضاً احتياجات السكان الفلسطينيين ولن يكون من الممكن بعد ذلك مصادرة الأراضي الخاصة للفلسطينيين لأغراض الاستيطان اليهودي. من المحتمل أن تتوسع المستوطنات الفلسطينية بل وتطوق المستوطنات اليهودية - الأمر الذي سيزيد الاحتكاك بين السكان ، بما في ذلك الجريمة والعنف ، حتى بعد هذه الظواهر اليوم. ستكون الخطوات التالية هي رفع دعاوى قضائية فلسطينية لإلغاء قانون أملاك الغائبين ودعوى لاستعادة عقارات في القدس وحيفا ويافا والرملة واللد وغيرها من المدن والقرى التي كان يعيش فيها السكان الفلسطينيون قبل قيام دولة إسرائيل.

### القدس كدراسة حالة لواقع "الدولة الواحدة"

القدس نموذج لممارسة الحياة في واقع "دولة واحدة". في عام ١٩٦٧ ، طبقت الحكومة الإسرائيلية القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية ، وبذلك ضمت شرق المدينة وخلقت فعلياً "مدينة واحدة لشعبين". يُعرف سكان القدس الشرقية بأنهم مقيمون دائمون ، ويحملون بطاقة هوية إسرائيلية ولهم الحق في التصويت لقيادة بلدية القدس ، وأيضاً الحق في التقدم بطلب للحصول على الجنسية الإسرائيلية ، والتي تمنح جواز سفر إسرائيلياً وحق التصويت لصالح الكنيست. اليوم ، يؤخر النظام البيروقراطي لوزارة الداخلية قدر المستطاع الموافقات للعدد المتزايد من الطلبات من سكان القدس الشرقية للتجنس في إسرائيل. قاطع الفلسطينيون من سكان القدس الشرقية أنظمة الانتخابات في المدينة وفقاً لتوجيهات قادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.



## ترجمة خاصة

private translation

وكان الهدف من هذه السياسة هو منع التعبير عن الاعتراف بسيادة إسرائيل في المدينة. كانت هناك دعوات لسكان القدس الفلسطينيين للتصويت لرئيس البلدية ومجلس المدينة ، وحتى زيادة عدد طلبات الحصول على الجنسية. هذا السيناريو ، سيشكل عرب القدس الشرقية أكثر من ثلث مقاعد مجلس المدينة وسيكونون لاعباً مركزياً في تحديد سياسة القدس وحتى في هوية رئيس البلدية. كما يُذكر أنه خلال الـ ٥٥ عامًا الماضية تقلصت الأغلبية اليهودية في القدس من ٧٤٪ إلى حوالي ٦٠٪ فقط (تشير البيانات إلى أن حوالي ٥٣٠ ألف يهودي غادروا المدينة بينما جاء حوالي ٣٢٥ ألف يهودي فقط للعيش فيها).

يشير تحليل الوضع الاجتماعي والاقتصادي في القدس إلى أنه خلال ٥٥ عامًا من الحكم الإسرائيلي للمدينة الموحدة ، تعمقت الفجوات بين السكان اليهود والعرب فيها. تبلغ نسبة الفقر في القدس لعام ٢٠٢٢ ٤٣ في المائة من جميع السكان ، وهي أعلى بكثير من مدى الفقر في دولة إسرائيل بأكملها - ٢١ في المائة. علاوة على ذلك ، تبلغ نسبة انتشار الفقر (نسبة السكان الذين دخلهم تحت خط الفقر) بين السكان اليهود في القدس ٣٢٪ - حوالي النصف مقارنة بالسكان العرب في المدينة ، حيث تبلغ نسبة الفقر ٦١٪.

وبالفعل ، أدركت دولة إسرائيل أن الفوارق في البنية التحتية والاجتماعية والاقتصادية بين سكان القدس الشرقية والسكان اليهود في المدينة تشكل مصدر إحباط وعداء لسكان المدينة الفلسطينيين. هذا أيضا له آثار أمنية. وعليه ، في أيار ٢٠١٨ ، تم إطلاق برنامج حكومي للحد من التفاوتات التي تقدر تكلفتها بـ ٢ مليار شيكل (قرار حكومي رقم ٣٧٩٠). ومع ذلك ، بعد حوالي عام من تنفيذ الخطة ، ذكر تقرير لمراقب الدولة أن المؤسسات ذات الصلة في إسرائيل يجب أن تعمل بشكل عاجل من أجل تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان في القدس الشرقية وتخصيص ما يلزم ميزانيات إضافية لهذا.

القضية المركزية في القدس ، والتي في واقع "الدولة الواحدة" ستستمر في كونها مصدر احتكاك وتوتر ، هي النضال من أجل السيطرة على جبل الهيكل - الحرم الشريف - وفي وسطه الحرم الشريف. المسجد الأقصى. شكل شباب العرب من شرقي القدس هوية ورسالة "مدافعي الأقصى". من الصعب وصف موقف يوافق فيه العرب المسلمون على صلاة اليهود في الحرم وحتى على صعود جماعي لليهود إلى الجبل. مجمع جبل الهيكل مشبع بأبخرة الوقود وعرضة للانفجارات بشكل شبه يومي ، خاصة في الأعياد والمهرجانات لكلا الديانتين. القدس هي مثال ونموذج لنسيج مختلط من الحياة بين اليهود والعرب. الاحتكاك بين الشعبين في القدس واضح كل يوم.



## ترجمة خاصة

private translation

بينما يتردد الجمهور العربي على المراكز الطبية والتسوقية والتجارية في غرب المدينة ، يتجنب الجمهور اليهودي الأحياء العربية في شرق المدينة ، باستثناء البلدة القديمة. ودعونا لا ننسى - حرية التنقل بين شرق وغرب المدينة تتيح الوصول والاختراق لأولئك الذين يسعون لارتكاب الجرائم والاعتداءات الإرهابية.

### أين ذهبنا؟

أولئك الذين يعتقدون أنه من الأفضل الحفاظ على الوضع الحالي - إدارة الصراع ، حتى لو كان ذلك يعني الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة ، حول التحركات التكوينية مثل الفصل السياسي والجغرافي والديموغرافي عن الفلسطينيين - يغلقون أعينهم حقيقة أنه لا يمكن التغلب على العداء المتبادل وجسر التوترات العرقية القومية والدينية العميقة ، ولن يكون من الممكن جعل الفلسطينيين يتخلون عن طموحهم الطويل الأمد لحكومة مستقلة. ثلاثة من "وحيد القرن الرمادي" يندفعون نحونا ونتجاهل نهجهم المهدد: تشكيل نظام حياة مختلط ومعقد بين اليهود والفلسطينيين ، لا يمكن حله وفصله ؛ مازق سياسي لا يمكن تجاوزه ويمكن ممارسة خيارات التسوية السياسية ؛ تشكيل "واقع الدولة الواحدة" ، الذي سيقوض الرؤية الصهيونية لدولة يهودية ديمقراطية وآمنة ومزدهرة ، مع عواقب وخيمة على مكانة إسرائيل الدولية ، ووضعها الاجتماعي والاقتصادي ، فضلاً عن أمنها - داخلياً وخارجياً.

الرأي العام في إسرائيل منزعج من الموضوع الأمني ولا يرى بديلاً جذاباً للوضع الحالي. إنه لا يشعر بتهديد فوري وملمس في الاتجاه نحو واقع "الدولة الواحدة" ، وبالتالي لا يضغط على القيادة لتغيير المسار. النظام السياسي في إسرائيل ، من جهته ، منشغل بشؤون اللحظة ولا يتنبأ بالمستقبل ، بينما يتجاهل حقيقة أنه يجب تمهيد الطريق لمنع خلق واقع أن غالبية الجمهور الإسرائيلي هو ليست مهتمة في. تشير نتائج استطلاع الرأي العام الذي أجراه معهد أبحاث الأمن القومي في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢١ إلى أن ما يقرب من ٦٠ في المائة من الجمهور (٥٥ في المائة تم تحديدهم على الجانب الأيمن من الخريطة السياسية) يعتقدون أن دولة إسرائيل يجب أن تتخذ الآن خطوات منفصلة عن الفلسطينيين ، من أجل منع واقع "دولة واحدة - وطنية". إن اتخاذ الاتجاه المعاكس للانفصال عن الفلسطينيين وفي عملية منع الانتقال إلى واقع "الدولة الواحدة" هو التحدي الرئيسي الذي يواجهه الحكومة الإسرائيلية - بغض النظر عن تركيبها.